

اقسام المدلولات سواء كانت وجودية او معدنية لان الوقوع  
 كما يكتب في الوجوديات يستلزم الوجود ايضا لا يوجب  
 وقوع عدم فلان في وقت كذا في سنة كذا لا يثبت الى الخطا  
 اصلا نعم بل هي هيستاشي وهو ان لفظ الوجود هو مصححة  
 في كون الشيء في الاعيان اونه الا زمان واما العلاقة على المعنى المذكور  
 واستحال فيه فاما بطريق الحقيقة او بطريق المجاز وعلى كلا التقديرين  
 يجب التحرز عن نسبة التوقيفات الالاعد نظموها القربية للعبارة  
 المراد وان علم ان هذا التعريف لا يستقيم على الاصطلاح المتداول  
 لان العلم بالانسان عند فهم انما يؤدي الى العلم بالمدلول لا غير  
 على اصطلاح الاصول فلا تفرق سلم انه يصدر عن اجزاء يتصدر  
 المدلول الظني لكنه لا يصدر عن جميعه لان منه ما يكون ظرف  
 سببا للظن بالمدلول فليست له ان يتوقف عليه وجود الشيء في  
 الخارج اذ كان ذلكا في سببها كما لا في المقام والقارة هو الوجود

المتعلق بالتحققين، واولا عدمه ثم مطلقا واولا الضم  
 بل هو مطلقا في سببه ثم مطلقا في سببه ثم مطلقا في سببه  
 لان نفي العلم يستلزم نفي الخاص فثبت له الوجود الخارج واللا يلزم  
 ارتفاع التخصيص وهو في وقت ان اردتم بالعدم المطلق ورفع  
 احدهم الوجود في الخارج والوجود في الخارج  
 الوجود المطلق بمعنى انه لا يتصف الشيء بالوجود اصلا كما هو المظن  
 فلا يلزم من سلبه الوجود رفع السلب الخارج لانه يبقى في  
 الوجود في الموضع  
 صدور الوجود الذي في حفظ وان اردتم به فضا في اجزاء الوجود فلام  
 انه تقيض الوجود في الحله لانه يجوز ان يصدر في شئ واحد او في شئ  
 نعم ان في هذا الجواب نظر امن وجه اخر وهو ان ما يلزم من العلم بالعلم  
 في ضرورة التخصيص انما هو العلم بعدم سلب العلم بوجوده في ذاته  
 ولا يوجد عدمه في حقه فيسبب تغيره في دفع النقص فالان في سبب الوجود  
 ان يقال لسبب المراد بالوجود هيستاشي كون الشيء في الاعيان اونه  
 الا زمان في وقته وغيره مطلقا في سببه في تفسيره الا وهو في جميع  
 اقسام

